

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الأسس والمفاهيم المهمة التي يعتمد عليها في ويقدم تعريفات لهذه المفاهيم وشرحاً لهذه الأسس التي يعتمد عليها التحليل الاقتصادي للموارد البيئية. مجملها على تحليل الرفاهية الاقتصادية Welfare Economic Analysis الذي يعتمد بدوره على تحليلات الكفاءة الاقتصادية وفائض المستهلك والمجتمع ومجموعها الذي يستعرض الأسس الفنية المهمة للتحليل الاقتصادي لمشكلات ويطلق على هذا المصطلح أحياناً اقتصاد الرخاء، التحليلات المعيارية لقياس مستوى رخاء أو رفاهية المجتمع على مستوى سلعة أو قطاع أو نشاط أو بشكل كلي، ويعتمد تحليل الرفاه الاقتصادي على عدد من المفاهيم منها : الاقتصاد التنافسي مفهوم الكفاءة : يعتبر الاقتصاد كفوياً إذا كان منظماً بحيث يحصل المستهلكون على مجموعة السلع والخدمات من مختلف الأسواق وبأقل الأسعار ويستخدم مفهوم الكفاءة في عدد من المجالات: كفاءة التوزيع Allocation Efficiency ؛ تحدث عندما لا يكون هناك طريقة لإعادة تعظيم أو توزيع الموارد المتاحة دون جعل أحد يصبح أقل رفاهية (أسوأ حالاً). أي إنه إذا كان التوزيع كفوياً فإنه لا يمكن زيادة رفاهية (مستوى إشباع) أي الأسواق غير الكفوءة؛ كالتلوث، احتكارية أو احتكارات قلة، وتحدث أيضاً انحرافات مهمة عن الكفاءة نتيجة عدم وجود المنافسة التامة مثل بعض السلع شبه العامة مثل الرعاية الصحية، ومشكلات المعلومات في سوق السيارات المستعملة مثلاً، حيث يصعب على المشتري معرفة حالة السيارة جيدة أم سيئة. ويعتبر الاقتصادي جوزيف شومبيتر رائد هذه النظرية، العامة في ضوء الأسواق غير التنافسية. الرفاهية الاقتصادية، احتكار، وبه وحدات اقتصادية صغيرة الحجم وكثيرة بحيث إن خروج أو دخول في السوق، أمثلية بريتنو تعد أمثلية بريتنو Pareto Optimality أو كفاءة بريتنو في توزيع الموارد المتاحة من المفاهيم الأساسية في تحليل الرفاهية الاقتصادية، وتعبر عن حالة أو وضع التوزيع الموارد المتاحة في المجتمع بحيث لا يمكن أن تحسن من رفاهية أي فرد في المجتمع بإعادة توزيع هذه الموارد بين الأفراد دون أن تؤثر على رفاهية فرد آخر أو تضر بها ، الاقتصاد. شرط بريتنو أو كفاءة بريتنو Pareto Efficient Allocation الذي يقول أنه عند التخصيص الأمثل للموارد في المجتمع يستحيل إعادة تخصيصها أو توزيعها بطريقة أناس آخرين. وبشكل محدد فإن أمثلية بريتنو (شرط) بريتنو 1 Pareto Optimality / كفاءة الإنتاج Production Efficiency؛ بحيث تنتج السلع والخدمات بأقل $P = MC$ كفاءة التخصيص Allocation Efficiency بحيث يصل حجم الإنتاج من كل سلعة إلى الحجم الأمثل، القصير، بينما تتحقق كفاءة التخصيص في الأجل الطويل عندما تساوي أسعار جميع حيث 2,3, 1/3 ألا توجد طريقة أخرى لتحسين رفاهية أحد الأفراد دون أن يؤدي ذلك لندهور رفاهية فرد آخر. 4/ أن كل المكاسب الممكنة من التجارة استنفدت أو أن فرص الربح ويوضح الشكل الآتي كفاءة أو أمثلية بريتنو في التوزيع إذا كانت الأسواق ولكي تتحقق كفاءة بريتنو فإن هناك شروطاً ضرورية وشرطاً كافياً ، والشروط الضرورية هي: أ/ التخصيص أو التوزيع الأمثل للموارد بين استخداماتها المتنافسة عليها ، ويحدث ذلك عندما يتساوى معدل الإحلال الحدي الفني MRTS لكل عنصرين ورأس المال في كل الصناعات التي تستخدمها ، حيث سعر العمل سعر رأس المال . ويتحقق ذلك عندما يتساوى معدل تحويل الإنتاج لأي سلعتين في كل المنشآت التي تنتجها والذي يساوي النسبة بين ٤٣٣ بالنسبة لكل المستهلكين لهما، ية بين سعريهما، حيث معدل الإحلال الحدي للسلعة (2) والسلعة (1) للمستهلك (1) سعر السلعة (1) معدل الإحلال الحدي للسلعة (2) والسلعة (1) للمستهلك (ب) - سعر السلعة (2) . أما الشرط الكافي لتحقيق كفاءة بريتنو فهو تزايد تكاليف الفرصة البديلة، أي إن منحني إمكانات الإنتاج يتحدب بعيداً عن نقطة الأصل. تقول هذه النظرية بأنه: ينتج عن تحقق الاقتصاد التنافسي أو شروط الاقتصاد عندما تتحقق الشروط الآتية تنافسية بالكامل، فإن الموارد سيتم توزيعها بكفاءة، على أن لا يكون هناك متعدييات خارجية كالتلوث. الاقتصادية لجميع الأفراد في المجتمع. عندما لا يكون هناك خارجيات أو متعدييات Externalities سلبية كانت أم إيجابية في الاقتصاد. عندما لا يكون هناك حالة تزايد للغلة Increasing Returns to Scale (IR) إسقاطات نظرية الرفاهية الأولى : وليس بالآخرين؛ أي لا يوجد آثار خارجية استهلاكية. 2/ أن الأشخاص يتصرفون بطريقة تنافسية، بتحقيق كفاءة بريتنو تقول هذه النظرية بأنه؛ مقعرة Convex ، يكون كل تخصيص للموارد كفواً حسب كفاءة بريتنو، وسيكون هناك توازن للكميات المبدئية في الاقتصاد. تقول هذه النظرية: إن أي تخصيص للموارد - يتوافق مع كفاءة بريتنو وهذا يعني أنه يمكن ضمناً فصل مشكلات التوزيع عن مشكلات الكفاءة، أو أنه أياً كان التخصيص الكفء نظرية كواس والمفاوضات Coase Theorem : أطلق عليها نظرية في الأدبيات الاقتصادية تعارفاً مع أنها ليست نظرية، وجهة نظر أكثر من كونها نظرية. وتنص على أن وجود المؤثرات الخارجية المتعدييات، التي تؤدي إلى عدم الكفاءة في الاقتصاد، بالتفاوض بين الأطراف المعنية بها. هذه الشروط تتركز على أن تكاليف التفاوض تعد منخفضة، بينهم بشكل حر ومباشر حول هذه المتعدييات التي تؤثر فيهم بينما لو ذهب المتأثرون إلى المحكمة لمقاضاة المتسببين بهذه المتعدييات السلبية، ستفرض تعويضاً للطرف أو الأطراف المتأثرة

يساوي قيمة المتعدييات بهدف تعديل ولكن عادة ما تكون تكلفة الإجراءات القانونية في هذه المحاكم مرتفعة وتستغرق زمناً طويلاً. وبعبارة أخرى يقترح رونالد كواس أنه في حال عدم تدخل الحكومة، فإنه يمكن – من خلال المفاوضات الطوعية بين الأطراف المتأثرة والمتسببة – الوصول إلى ظروف تؤدي إلى أسباب تدخل الحكومة في الأسواق يعد تدخل الحكومة في الاقتصاد منافياً للاقتصاد التنافسي، غير أنه في حالات معينة يعد تدخل الحكومة في الاقتصاد ضرورياً لتحقيق أقرب وضع ممكن للاقتصاد التنافسي ويمكن تلخيص الأسباب الداعية إلى تدخل الحكومة في الاقتصاد من وجهة نظر اقتصادية، لتؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية فيما يأتي: 1/ لتوفير البيانات والمعلومات عن الاقتصاد للمشاركين في الأنشطة والبيانات بين المشاركين بشكل يحقق المساواة والعدالة. الاتفاقات الدولية ، .. إلخ) التي يصعب القيام بها من قبل القطاع الخاص. 4/ لتراقب وتدير السلوكيات غير التنافسية كالاحتكار بدرجاته المختلفة وغيره لتحقيق المتطلبات اللازمة لتحقيق بيئة لأمثلية بريو 5/ لإعادة توزيع الدخل بشكل عادل بين المواطنين لمعالجة حالات الفقر المدقع. من الواضح أن الأسباب الأربعة الأولى هي في حقيقتها دواع وأسباب تهدف إلى نقطة من مستوى رفاهية تتفق مع أفضلية بريو بحيث تكون أكثر عدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. آليات تدخل الحكومة في السوق يجب أن يكون هدف الحكومة للتدخل في النشاط أو القطاع أو الاقتصاد خلال وسائل الإعلام المختلفة وعن طريق جمع البيانات العامة. السعريّة والاكتتابات العامة وتوظيف الأموال والإسهامات والإفصاح لوضع السياسات التي من شأنها تحقيق المصادقية والشفافية. 5/ وضع سياسات تهدف إلى تصحيح المتعدييات أو المؤثرات الخارجية. 6/ توفير السلع كالمرافق العامة والبنية التحتية مثل الأمن والقضاء وغيرها) وهي تلك السلع التي لا يؤثر استهلاك شخص لها على استهلاك الآخرين. أسباب فشل نظام السوق في التخصيص الأمثل للموارد : الاقتصاد أو السوق أو النشاط للزيادة من كفاءته، وهو ما يعني أن الحكومة يفترض بها أن لا تتدخل في الأسواق لتحسين كفاءتها، إلا للأسباب الآتية: أنها هي 2/ لتوفير سلع وخدمات حيوية مهمة عامة أو شبه عامة أو لا يستطيع القطاع 3/ لوجود السلع القابلة للاحتكار الطبيعي التي يجب مراقبة أسعارها مثل الماء والكهرباء وغيرها. 4/ لتوفير المعلومات بالتساوي لكل المشاركين. سياسات تصحيح المتعدييات الخارجية هناك نوعان من السياسات التي يمكن تطبيقها أو استخدامها لتصحيح أو منع عدم الكفاءة الناجمة عن وجود مؤثرات خارجية، من قبل الحكومة أو باستخدام الحوافز المالية عن طريق آليات السوق السياسات الحكومية لتصحيح المتعدييات السيطرة المباشرة عن طريق اللوائح والأنظمة والقوانين والمواصفات والمعايير للسيطرة على أشكال التلوث وأنواع المؤثرات الخارجية آليات السوق لتصحيح المتعدييات الخارجية: دو

اعما 1/ أذونات أو سندات متداولة للتلوث : من خلال فرض ضرائب على استخدام بحيث تقوم الحكومة بتحديد أذونات لمستويات مختلفة من التلوث وتقوم بطرح هذه الأذونات في عملية مزيدة للشركات التي ترغب في هذا المجال، الاستغلال أو الاستخدامات المؤثرة على البيئة، وتعتبر أهم ميزة في آلية السوق (السعر) أنها تؤثر للمستهلكين عن تكلفة إنتاج السلعة ، 2/ المفاوضات ونظرية كواس يقترح رونالد كواس أنه في حال عدم تدخل الحكومة، تكاليف المفاوضات وقصر إجراءاتها.

المتعدييات أو الخارجية : تحدث المتعدييات أو الخارجية Externalities غير المقصودة إجمالاً عندما يؤثر نشاط وحدة اقتصادية أو أكثر على تفضيلات أو تقنية أو تكاليف وحدة أو وحدات اقتصادية أخرى. أنواع المتعدييات أو الخارجية : 1) متعدييات (خارجيات) سلبية تؤدي إلى انخفاض منفعة مستهلك آخر أو انخفاض إنتاجية منتج آخر مثل التلوث. ب متعدييات (خارجيات) إيجابية تؤدي إلى زيادة منفعة مستهلك آخر أو ارتفاع إنتاجية منتج آخر مثل التشجير. إنتاجها على وحدات اقتصادية أخرى دخان المصانع). متعدييات (خارجيات) استهلاكية تحدث أثناء عملية الاستهلاك لسلعة وتؤثر على رفاهية بعض الأشخاص أو الوحدات الاقتصادية نتيجة استهلاك آخرين لسلع أو خدمات معينة مثل التدخين. فالتعدييات الاستهلاكية تحدث في الاستهلاك عندما يكون المستهلك غير مهتم مباشرة بإنتاج أي إن قراره لاستهلاك سلعة ما تتعدى آثاره إلى فمثلاً الشخص الذي يدخن في مكان ما ويوجد حوله أناس لا يدخنون تتعدى آثار استهلاكه للدخان المنفعة أو الرضي الذي يحصل عليه إلى الآخرين الذين يتأذون من هذا الدخان، عندما يستمتع شخص إلى الموسيقى أو الراديو بصوت مرتفع يتعدى تأثيره إلى من حوله. كما يمكن أن تكون للاستهلاك أيضاً آثار خارجية ولكنها موجبة المستهلك المباشر ساكن المنزل لتصل إلى الجيران وأهل الحي بنواح إيجابية.

كما